

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

11 رمضان 1437 - 16 يونيو 2016





الفهرس

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|----------------------------------|
| 2 | الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان |
| 4 | هيئة حقوق الإنسان |
| 6 | أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية |
| 14 | حقوق الإنسان فى العالم |



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

إعلاميو الجوف يشاركون نزلاء التأهيل الشامل أمسياتهم الرمضانية

المصدر: جريدة عيون الخليج الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م
<http://www.gulfeyes.net/saudi-arabia/366941.html>

شارك إعلاميو الجوف نزلاء مركز التأهيل الشامل بمنطقة الجوف أمسياتهم من خلال الخيمة الرمضانية التي انطلقت فعالياتهما منذ مطلع الشهر الفضيل وتستمر حتى 21-9-1437هـ .
وفي بداية الزيارة قدم الإعلاميين الهدايا للنزلاء مهنيينهم في الشهر الفضيل، حيث أعرب الزميل عبد العزيز بن عبد الواحد الحموان رئيس ملتقى إعلاميي الجوف باسمه ونيابه عن إعلاميين المنطقة عن شكرهم للجهود التي تقوم بها إدارة المركز من أجل الترفيه عن نزلاء المركز وتنوع الفعاليات التي أدخلت السرور عليهم .
وفي نهاية اللقاء شارك الإعلاميين النزلاء في بعض الأهازيج والتقاط الصور معهم وقد حضر الأمسية الرمضانية رئيس مجلس إدارة نادي ذوي الاحتياجات الخاصة بمنطقة الجوف الأستاذ عبدالله بن مصلح المريخ ومدير فرع جمعية حقوق الإنسان بالجوف الأستاذ ظاهر الفهقي ومنسوبي المركز .

هيئة حقوق الإنسان

المملكة تتجاوز 18 مرشحاً وتفوز بعضوية لجنة خبراء الأمم

المتحدة»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/16103370>

الرياض-الحياة

نجحت المملكة في تجاوز 18 مرشحاً يمثلون الدول الأعضاء في اتفاق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تنافسوا جميعهم على الفوز بتسعة مقاعد في عضوية لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وحقق مرشح المملكة الدكتور أحمد بن صالح السيف فوزاً متقدماً في عضوية اللجنة بـ112 صوتاً.

وبهذه المناسبة بارك رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان هذا الاستحقاق، موضحاً أمس (الأربعاء) - بحسب وكالة الأنباء السعودية - أنه امتداد لدور المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، في مجال حقوق الإنسان واللجان الأممية من خلال خبراء من أبناء وبنات المملكة، كما يعكس اهتمام المملكة برعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مما جعلهم يصلون إلى هذا المستوى، مشيراً إلى أن فوز السيف يعد أحد ثمرات رعاية المملكة لأبنائها، ولم يكن ليتحقق لولا الدعم والرعاية الذي يلقاه الجميع من القيادة، متمنياً التوفيق والسداد لمرشح المملكة في أداء مهماته.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

قضاء التنفيذ يستعيد 160 بليوناً من الماطلين»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/16103371>

كشفت وكيل وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ الدكتور حمد الخضيرى أن محاكم التنفيذ في مختلف مناطق المملكة استرجعت منذ بدء نظام التنفيذ وحتى الشهر الجاري 160 بليون ريال من خلال 393.233 طلباً، وفي 1437هـ بلغ إجمالي المبالغ المنفذة 79 بليون ريال من خلال 165.765 طلباً تنفيذياً.

وأوضح أنه امتداداً لمسيرة التطوير التي يشهدها القطاع العدلي وفي ظل الرؤى الطموحة التي أقرتها القيادة لبناء مستقبل اقتصادي عصري يعمل على الاستثمار الأمثل للموارد والثروات، يأتي قضاء التنفيذ بحزمة من الامتيازات غير المسبوقة لـ«الحزم والردع»، للمحافظة على المناخ الاستثماري الآمن وسط منظومة متكاملة من الأنظمة والقوانين التي تحفظ الحقوق في مختلف تعاملات الأوراق التجارية.

وأوضح أن الوطن بحاجة إلى التكامل التنموي في مختلف قطاعاته الحكومية والخاصة، لتواكب هذه الرؤية الطموحة التي تتطلب المزيد من الجهد والعمل، مؤكداً أن الذراع التنفيذية للقطاع العدلي تدرك أهمية توفير الأمان الاقتصادي لتعزيز المنظومة الاقتصادية للبلاد، وأن قضاء التنفيذ سيسخر جهوده كافة لبناء غطاء آمن لمسار الأوراق التجارية والمالية، ولتوفير هذا المناخ التي تتطلبه المرحلة.

ولفت الخضيرى إلى أن قضاء التنفيذ يعول عليه كثيراً في تمهيد المسلك القانوني لمختلف السندات التنفيذية وسرعة تنفيذها، وتوفير المعلومات كافة عن ملكية الأصول والإفصاح، ويكون حلقة وصل عبر قنواته الرسمية لضمان تنفيذ الأحكام القضائية بما يحكم من قبضة العدالة ويعزز من ثقة المتعاملين مع السوق الاقتصادي الوطني ويضمن المزيد من الموثوقية له، لتنمية بيئة استثمارية جاذبة، تحقيقاً لتطلعات رؤية المملكة 2030 الطموحة، وبرنامج التحول الوطني 2020.

وبيّن آخر الإحصاءات التي عملت عليها مختلف محاكم التنفيذ في المملكة، وعالجت من خلالها مختلف الأوراق المالية المتعثرة المتعلقة بشأن كمبيالات وشيكات وسندات قبض وأحكام أخرى متنوعة لعقارات منقولة أو ثابتة، مبيناً أن إجمالي المبالغ المنفذة التي عملت محاكم التنفيذ في مختلف مناطق المملكة على استرجاعها منذ بدء نظام التنفيذ وحتى الشهر الجاري بلغ 160.586.972.425 ريالاً من خلال 393.233 طلباً تنفيذياً وردت إلى محاكم التنفيذ في مختلف مناطق المملكة، فيما بلغ إجمالي المبالغ المنفذة خلال العام 1437هـ 79.186.557.929 ريالاً من خلال 165.765 طلباً تنفيذياً.

ولفت إلى أن عدد طلبات الحجز على الأموال بالربط مع مؤسسة النقد بلغ منذ بدء نظام التنفيذ وحتى الشهر الجاري 153.664 طلب حجز، وبلغت خلال العام 1437هـ 97.736 طلب حجز.

وأكد وكيل وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ أن مثل هذه الأرقام تعكس حجم الأحكام والأوراق المالية المتعثرة بشأن شيكات وكمبيالات وسندات قبض، إضافة إلى العقارات المنقولة والثابتة التي تمت معالجتها واستعادتها لمستحقيها، بما يعزز من مكانة ومثانة واقع العدالة الناجزة ويوفر الأمان الاستثماري المأمول.

«النقل» تقدم لـ «الشورى» 7 حلول للحد من الحوادث المرورية

اقترحت دورة رسمية للراغبين في الحصول على رخصة قيادة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م

<http://www.al-madina.com/node/683337>

جابر المالكي - الرياض

علمت «المدينة» من مصادر مطلعة ان وزارة النقل تقدمت بعدد من المقترحات في تقريرها السنوي، والذي يرفع لمجلس الشورى حول ما تواجهه من صعوبات في أداء عملها، وقدمت أيضًا 7 حلول للحد من الحوادث المرورية تتضمن إنشاء محاكم متخصصة وفرض عقوبات رادعة وإقامة دورات تدريب رسمية للراغبين في الحصول على الرخصة. وقالت الوزارة: إن عدم تقيّد السائقين بأنظمة المرور وتجاوز السرعات المحددة نظامًا، وبشكل كبير والحالة الفنية المتردية لبعض السيارات يلعبان الدور الرئيس في وقوع الكثير من الحوادث.

وأكدت الوزارة أنه لا بد من أهمية تطبيق أبحاث ودراسات اللجنة الوطنية للسلامة المرورية كل فيما يخصه، وأيضًا تكثيف التوعية المرورية حول الاستخدام الأمثل للسيارة بالتكامل مع الطرق مقرونا برقابة على صلاحيات السيارة، خصوصًا على الطرق الطويلة والتطبيق الفاعل لأنظمة المرور. وأوضحت الوزارة أنه لا بد من عدم منح رخصة القيادة إلا بعد الانتهاء من دورة تدريبية رسمية تضمن توفير الوعي الكامل لمن تمنح له الرخصة بالقيادة الآمنة وأهميتها، وكذلك إنشاء محاكم مرورية تتعامل مع المخالفين لأنظمة المرورية بشكل يضمن تطبيق العقوبات على المخالفين. وقالت إنه لا بد من دراسة أسباب الحوادث المرورية التي تقع على الطرق الطويلة لاستخلاص النتائج التي تساعد في تلافي مثل تلك الحوادث، وكذلك التوسعة في إنشاء شبكة الخطوط الحديدية للركاب والبضائع، مما يسهم في تخفيف الحركة على الطرق الطويلة.

وأكدت الوزارة أن هذه البدائل تمثل في مجموعها حلا مناسبًا للحد من حوادث المرور، وقد أسهم تطبيق بعض الأنظمة المرورية الأمنية، التي تعتمد على التقنية في الحد من الحوادث، خصوصًا داخل المدن الكبيرة وإذا ما تم تعميمها على باقي المدن والطرق، التي تربط المدن ببعضها فإن ذلك سوف يساعد في التقيد بالأنظمة، وبالتالي تحقيق القيادة الآمنة، كذلك من المتوقع عند الانتهاء من تنفيذ خطوط السكك الحديدية سواء بين المدن أو داخل المدن تخفيف وتقليل حركة المركبات.

وقالت الوزارة: إنها تقوم من خلال رصد المواقع التي تؤثر فيها الحوادث بدراسة تلك المواقع واتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها رفع مستوى السلامة في تلك الأجزاء.

الحلول المقترحة للحد من الحوادث:

-إنشاء محاكم متخصصة.

-فرض عقوبات رادعة.

-تكثيف التوعية المرورية.

-إقامة دورات تدريب رسمية للسائقين.

-دراسة أسباب الحوادث المرورية.

-إنشاء شبكة الخطوط الحديدية للركاب.

- تطبيق أبحاث اللجنة الوطنية للسلامة المرورية .

4 اشتراطات لإخضاع الأراضي البيضاء لتطبيق الرسوم

المصدر: جريدة المدينة الخميس 11 رمضان 1437 هـ - 16 يونيو 2016م

<http://www.al-madina.com/node/683380>

عبدالرحمن جمال - جدة

بيّنت اللائحة التنفيذية لنظام رسوم الأراضي البيضاء 4 اشتراطات لإخضاع الأرض لتطبيق الرسوم، ونصت المادة الثامنة من اللائحة على «أن تكون أرضاً فضاء، وأن تكون داخل حدود النطاق العمراني، وأن تكون مخصصة للاستخدام السكني أو السكني التجاري حسب المخطط المعتمد الصادر عن الجهة المختصة، وأن تكون ضمن فئة الأراضي الخاضعة لتطبيق الرسوم.»

كما ذكرت اللائحة 4 استثناءات لعدم تطبيق الرسوم على الأرض، ونصت المادة التاسعة على «انتفاء أي من اشتراطات تطبيق الرسوم الواردة بالمادة الثامنة من اللائحة، وجود مانع يحول دون تصرف مالك الأرض فيها بشرط ألا يكون المكلف متسبباً أو مشاركاً في قيام المانع، وجود عائق يحول دون صدور التراخيص والموافقات اللازمة لتطوير الأرض أو بنائها بشرط ألا يكون المكلف متسبباً أو مشاركاً في قيام العائق، وإنجاز تطوير الأرض أو بنائها خلال سنة من تاريخ صدور القرار». ووضعت اللائحة 4 ضمانات لتطبيق الرسوم ومنع التهرب من دفعه ونصت المادة العاشرة من اللائحة على «توحيد معايير التطبيق والتقييم في جميع المناطق والمدن والفئات المستهدفة، وضع الآليات اللازمة للتحقق من صحة البيانات المقدمة عن الأرض أو المكلف بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، اعتبار جميع المخاطبات والقرارات والبلاغات الموجهة إلى المكلف منتجة لآثارها بمجرد تبليغها إلى أي من العناوين التي حددها، والتنسيق مع الجهات المعنية لضمان عدم استغلال تغيير استخدامات الأرض - بعد صدور الإعلان الذي يشملها - للتهرب من دفع الرسم.»

وأكد لـ«المدينة» المشرف على برنامج رسوم الأراضي البيضاء المهندس محمد المديهم، أنه بعد إعلان المدن المستهدفة وتحديد النطاق العمراني بها، يعطى صاحب الأرض فترة 6 أشهر لتسجيلها، وبعدها يصدر القرار بتطبيق الرسوم على الأرض، ويتم فتح حق الاعتراض لمدة 60 يوماً، ويجب سداد الرسوم خلال سنة من تاريخ إصدار القرار، ويستثنى من أكمل التطوير والبناء، مبيئاً أن المرجع في تحديد النطاق العمراني وفي تخصيص استخدامات الأراضي هو خرائط تحديد النطاق العمراني المعدة، وفق قواعد تحديد النطاق العمراني الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 157 وتاريخ 5/ 11/ 1428هـ، والمخططات التفصيلية الصادرة من الجهات المختصة تطبيقاً لها، ويترتب على تعديل أو تغيير النطاق العمراني لمدينة معينة تغيير النطاق المكاني لتطبيق الرسم في تلك المدينة، وتقوم الوزارة بتحديد النطاق الجغرافي المحدد داخل حدود النطاق العمراني، موضحاً أنه سيتم تشكيل لجنة لدراسة الغرامات للمخالفين، على ألا تتجاوز الغرامة الحد الأعلى للرسوم.

ضوابط الحد من تراكم السجناء الأجانب

المصدر: جريدة الوطن الخميس 11 رمضان 1437 هـ - 16 يونيو 2016 م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=267380&CategoryID=5

المدينة المنورة: مريم العبدالله 2016-06-16 1:40 AM

- وضعت لجنة مشكلة من 4 جهات حكومية 8 ضوابط لإعمال تفعيل التوصية التي رفعها المشاركون بورشة العمل الثانية التي أقيمت بمعهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية للحد من تراكم السجناء الأجانب في المملكة.
- 1- تؤكد الداخلية على إمارات المناطق بسرعة إبلاغ الخارجية أو فرعها بمكة المكرمة عند مقتل أي وافد أجنبي في قضية جنائية.
 - 2- عند تبليغ الخارجية بمقتل الوافد ترسل مباشرة مذكرة عاجلة لسفارة بلاده لإبلاغ ذويه بذلك، وإفهامهم بأن لهم المطالبة بالحق الخاص لدى المحكمة
 - 3- عند إحالة القضية للمحكمة من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام للنظر في الحقين العام والخاص، تحدد المحكمة موعداً للنظر في الدعوى بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.
 - 4- ترسل الخارجية مذكرة عاجلة لسفارة دولة المجني عليه لإبلاغ الورثة بالحضور في الموعد المحدد .
 - 5- في حال عدم حضور المدعي بالحق الخاص من الخارج أو من ينوب عنه موعد الجلسة، تنتظر المحكمة المختصة في الحق العام، عملاً بالمادة الـ151 من نظام الإجراءات الجزائية
 - 6- يبقى للورثة حق المطالبة بالحق الخاص في أي وقت خلال فترة بقاء الجاني في السجن، وفي حال أكمل السجين مدة حكمه ولم يراجع أحد من ورثة المجني عليه، يرحل السجين إلى بلاده
 - 7- تبليغ الخارجية الجهات المعنية، بما فيها السفارات السعودية بالخارج، لاتخاذ اللازم لحفظ وتسجيل معلومات عن عنوان الوافد في بلاده
 - 8- تصدر الخارجية مذكرة تعميمية لكل البعثات الدبلوماسية والقنصليات المعتمدة بالمملكة من هذه الإجراءات لإبلاغ حكومات بلادها بها.
- تنظيم إجرائي
أكدت اللجنة أن تطبيق الدراسة يحتاج لتنظيم إجرائي يهدف إلى سرعة البت في تلك القضايا، وتوحيد الإجراءات الإدارية بشأنها، وتلافي تراكم السجناء الأجانب على ذمتها، مع بذل العناية لحفظ حقوق أصحاب الحق

تعليقاً على تداول صور له تظهر أرجله مصابة بـ"فرغرينا" ومكبلة بالكلابشات

"الصحة" عن السجن المنوم بمستشفى صيبا: تدهور حالته استدعت تنويمه حال وصوله

المصدر: جريدة سبق الخميس 11 رمضان 1437 هـ - 16 يونيو 2016م

<https://sabq.org>

فهد كاملي -جازان
قالت "صحة جازان" تعليقاً على الصور المتداولة للسجين المنوم بمستشفى صيبا العام، وتُظهر أرجله مصابة بـ"الفرغرينا" وهي مكبلة بالكلابشات، إن حالة المريض استدعت تنويمه حال وصوله، حيث كان بوضع غير مستقر، ويعاني من نزيف بالدماغ مع عدم تفاعل بؤبؤ العين للضوء، وجلطات بالشرايين المغذية للأطراف السفلية نتيجة فرغرينا رطبة بالقدم مع تاريخ مرضي بجلطة في القلب.
وأكدت أن "الإجراءات المتبعة في مستشفى صيبا وفي جميع مستشفيات المنطقة لاستقبال ومعاينة المساجين هي حسب ما نصت عليه التعليمات الواردة من مقام وزارة الداخلية، والخاصة بإجراءات المرضى من المسجونين، إذ لا يتم إدخال المساجين في نظام المواعيد، ولا للعمليات الروتينية، وإنما يتم تنويمهم مباشرة تقديراً لظروفهم ومحكومياتهم."
وأوضحت أنها تقدم الرعاية الطبية لمرضى قسم المساجين في مستشفى صيبا العام، والذي يحوي ثمانية أسرة من قبل الفريق الطبي المتخصص الذي تتطلبه كل حالة على حدة، وذلك المتبع للحالات الأخرى غير المساجين في المستشفى.
وبيّنت "الصحة": "وكما هو معروف فإن قراءة هذه العلامات المرضية لدى مرضى السكري تكون التنبؤات المصيرية لهذه الحالة غير جيدة، إذ من المعروف ارتباط مرض السكري بالعديد من المضاعفات القلبية والوعائية، والتي غالباً ما تؤدي نتائجها إلى فقدان البصر، وفشل في وظائف الكلى، وتجلطات قلبية أو وعائية في الدماغ أو الأوردة الكبرى، إضافة إلى تمارض في الأطراف يؤدي إلى الإصابة بالفرغرينا، وفقدان الأطراف وخاصة القدم السكرية، وغالباً ما يصحب ذلك التهابات بكتيرية جسيمة (أو ما يسمى تسمم دموي بكتيري) تؤدي إلى فشل في عدد من وظائف أعضاء الجسم، لا سيما إذا صاحب ذلك تاريخ مرضي سلبي، ووضع نفسي متوتر، وكل هذه المخاطر كانت قد توفرت لدى هذا المريض -شفاه الله- قبل وصوله المستشفى."
وتابعت: "ومع ذلك خضع هذا المريض إلى عدد من الاستطبابات العلاجية والتدخلات الجراحية، إذ أجريت له عملية تنظيف القدم السكرية، وفي الوقت ذاته علاج دوائي مركز لضبط مستوى السكري المرتفع، ولا يزال يتلقى علاجه في العناية المركزة حسب الاسترشادات والأدلة الدولية المبينة على البراهين العلمية."
وعلمت "سبق" من مصادر أمنية أن السجن (٢٩ سنة) في قضية مخدرات، تعرض لأزمة سكر داخل السجن، وتم تحويله على الفور للمستشفى لتلقي العلاج.

توسعة نطاق الوظائف النسائية

المصدر: جريدة اليوم الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م

<http://www.alyaum.com/article/4142478>

سكينة المشيخ

في مجالسنا أو عبر وسائط الاتصال المختلفة نتبادل الآراء ونسمع الكثير حول قضايا حيوية تهم المجتمع، ولعلي في هذا الإطار أتوقف عند رسالة وردتني عبر البريد الإلكتروني من أحد الإخوة حول تشغيل النساء السعوديات في المحلات، وفيها أشار إلى «عدم وجود بيئة عمل مناسبة لتشغيل الموظفات السعوديات ما يؤدي إلى إغلاق المحلات المؤنثة أو فتحها مع بعض المخالفات تحت مبدأ: الله يستر وما أحد حولك...».

حيثيات ظروف عمالة أو تشغيل السعوديات في البيئات المؤنثة، بصورة عامة لا تزال هشّة ولا توجد البيئة الحقيقية للعمل بسلاسة، لأن الفكرة العملية فيما يختص بالمرأة بصورة عامة لا تزال ملتبسة في الوسط الاجتماعي بين رفض وقبول حتى مع التأهيل الواسع لكثير من بنات الوطن، لكن في الطريق إلى توازنات مجتمعية بين موروث تقليدي ومواكبة للتطور لا بد من حدوث مقاربات أو حالات وسطية تنتهي إلى منطق تنظيمي واجتماعي مناسب.

في تلك الرسالة اقترح صاحبها أن يتم تشغيل فلبينيات أو أجنبيات مع السعوديات لتشجيع البنات العاطلات على العمل في محلات مؤنثة بنسبة 100%، ما يتطلب أن تسمح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإصدار تأشيرات تحت مسمى بائعات للمحلات التجارية، وهو وإن لم يبعد عن فكرة الذكورية في المقترح، إلا أنه يظل حلاً وسطاً يستهدف في الأساس توفير وظائف وبيئات عمل لكثيرات يبحثن عن نصف فرصة من أجل الرزق والعمل، وحتى لا يبدو السوق متناصفاً بين الرجال والنساء، وهي حالة تبدو غريبة على نحو، لأن الأسواق محال تجمع كل الناس دون تمييز طبقي أو جندي. أقبل المقترح إلى حد ما وأؤيده لسبب بسيط وهو أن يتسع في مساحات التوظيف للباحثات عن عمل، ويشمل اللاتي لديهن تحفظات على البيئات التي لا تروق لهن ويحبذن بيئات مؤنثة بالكامل. وأعتقد أن نسبة هؤلاء كبيرة وإذا حصلنا على تلك البيئة الوظيفية فإنهن سيجدن مسارات تناسب تطلعاتهن العملية وذلك أجده مقداً على أي تحفظات أخرى فيما يجري في تنظيم الأسواق، ويمكن لوزارة العمل أن تعالج مسألة التأشيرات بشكل متوازن من خلال استيعاب الموجودات بالبلاد وتفضيلهن على الاستقدام الذي يشوش بالتأكيد على برنامج التوطين والسعودة، على أن يتم ذلك على مراحل يتم فيها التخلص النسبي من العمالة الأجنبية إلى أن يستوي الأمر بأكمله لبنات الوطن في جميع العمليات التجارية بكل تفاصيلها البيعية والشرائية والإجرائية، وذلك ينتهي بنا إلى توسعة نطاق التوظيف والانتاج بصورة أكثر طموحاً ومناسبة لحالة الخصوصية التي يطلبها المجتمع.

الشورى ونظام مكافحة الكراهية

المصدر: جريدة الوطن الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=30933>

علي الشريمي

عزيزي عضو الشورى إن كنت ترى "العنصرية" خطرا يأكل الأخضر واليابس فليس عليك إلا الموافقة على مقترح قانون مكافحة التمييز

لم يعد الانتظار ممكنا أو الصبر محتملا، إنه من بلادة الشعور وإغماء الضمير أن نطالب إنسانا وقد أسىء إليه ببعض العبارات العنصرية أن يصمت، بحجة أن مجلس الشورى رفض سابقا مشروع حماية الوحدة الوطنية، وأن الأنظمة موجودة وإن كانت دون عقوبات واضحة ومحددة !

أقولها هنا للتاريخ، فوالله لو صلحت الدنيا كلها، ولو انتهت الفرعيات، لو اتسعت الطرقات وغاب الزحام، وقلصت البطالة، لو افتتحت كل المشاريع الجديدة الموعودة وجددت المطارات، وتحولنا إلى مركز اقتصادي عالمي، وانتهت كل المشروعات الرائدة وما زالت العنصرية تسرح وتمرح هكذا بدون قانون يضبطها ويؤدبها، فقد سقط المشروع الأكبر ألا وهو مشروع الإنسان. فجوهر حقوق الإنسان عند كل الأمم المتقدمة يتمثل في تجريم التمييز بجميع أشكاله ضد الأفراد والجماعات، ومنع الانتقاص من الأفراد والجماعات بسبب اللون أو الجنس أو العرق أو الطائفة .

نعم، نعاني ما نعانيه، ولكن تبقى مشكلة "التمييز العنصري" هي السكين الحادة، تقطع أوصال مجتمعنا كل يوم ببطء موجه. تنخر بيننا سوسة قارصة وحارقة، تلبد على الشرايين والأوردة، فتمتص دماء الكرامة والسعادة والمستقبل وأبسط الحقوق الإنسانية. وأمام كل ذلك لم نفقد الأمل بوجود أعضاء من مجلس الشورى أمثال الدكتورة لطيفة الشعلان، الدكتور عبدالله الفيبي، الدكتورة هيا المنيع، الذين أنهوا صياغة تشريع جديد تحت اسم "نظام مكافحة التمييز وبث الكراهية"، وذلك في إطار سعيهم إلى تحجيم هذا الخطاب، وإعانة الحكومة في تجريم متبنيه، إذ يجرم النظام المقترح من يستغل المساجد ودور العبادة في بث الكراهية بالسجن 10 سنوات، بينما ينص على إحالة التكفيريين الذين تفضي آراؤهم إلى جرائم قتل إلى القضاء الشرعي. وغلظ التشريع المقترح - الذي حظي بتأييد 10 أعضاء آخرين من مجلس الشورى يمثلون الطيف المجتمعي السعودي - عقوبة من يرتكب أي فعل ينطوي على تمييز أو كراهية، مستغلا في ذلك دور العبادة أو موقعه الوظيفي، أو صفته الدينية .

لطالما صرخت وآخرون غيري بضرورة تعبيد طريق القانون، فليس من المعقول أن نبقى متفرجين على العنصرية، هذا يشتم ذلك، وذلك يلعن في وجه هذا، وهذا يصرخ وذلك يبرر، أين القانون من كل ما يحدث؟ طريق جديد يا مجلسنا، احزموا أمركم، وابدؤوا من جديد، فأمامنا رؤية مستقبلية وبرامج تحول لن تنهض إلا بسيادة القانون وجعله السيد المهيم على الجميع دون تمييز، نصوص قانونية واضحة ومحددة .

وأنا وغيري ننتظر من كل عضو في كل دائرة في مجلس الشورى إدراج قضية "التمييز العنصري" على رأس أولوياته، إدراجا مرفقا بحلول واضحة وحقيقية وقابلة للتنفيذ، نريد أن نستمع إلى طرح جريء وواضح مرة واحدة من ممثلينا، فإن كنت ترى "العنصرية" خطرا يأكل الأخضر واليابس فليس عليك إلا الموافقة على المقترح، وإن كنت تراها دون ذلك فافصح لنكتشف معدنك عافاك الله. نحن أمام تحولات مستقبلية، لا مهادنة ولا انتظار، سننتظر من كل عضو وعضوة رأيا وحلا "بالبنط العريض". لديكم الاقتراح بقانون نظام مكافحة التمييز وبث الكراهية مقدم من 3 أعضاء في مجلس الشورى وقد أيده 10 آخرون من ذات المجلس، فانظروا فيه ومعه تزامنا، ابدؤوا بعملية التقنين، بشكل عادل وفاعل وسريع، دون ماطلة أو محاججة، ابدؤوا قبل أن تفوتوا نقطة اللاعودة وبموت الحق والخير فينا جميعاً .

حقوق الإنسان في العالم

قائد محور شبوة: مواقفه أنقذت اليمن من الفوضى «التحالف» يطالب مون بالكشف عن مصادر تقرير الأطفال

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160616/Con20160616844218.htm>

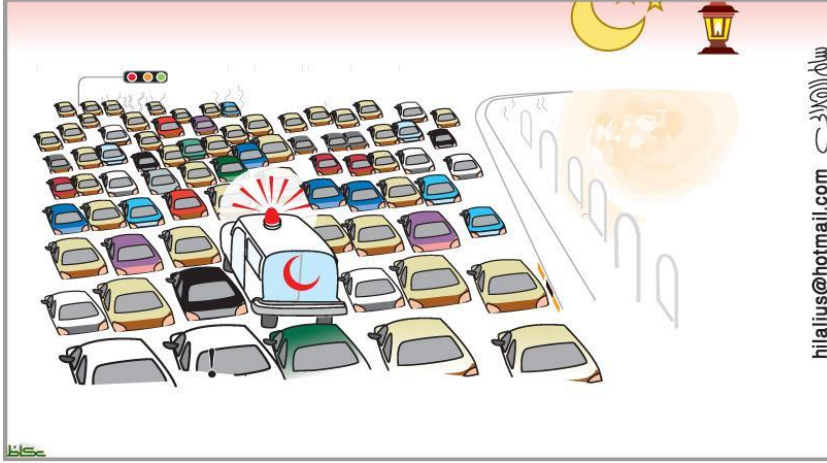
طلب التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن من الأمم المتحدة الكشف عن تفاصيل بشأن مصادر المعلومات التي قادت المنظمة الدولية لإدراج التحالف لفترة وجيزة في «قائمة سوداء» لمنتهكي حقوق الأطفال. ودعا التحالف خبراء من الأمم المتحدة لزيارة الرياض. أدرج الطلب في رسالة من السفير السعودي في الأمم المتحدة عبد الله المعلمي إلى الأمين العام للمنظمة بان كي مون نيابة عن التحالف بتاريخ الثامن من يونيو الحالي واطلعت عليها رويترز أمس الأول. وأضاف المعلمي إن التحالف «يطلب مراجعة مفصلة للمنهجية والكيفية التي كتبت بها الأرقام في التقرير والمصادر التي اعتمد عليها في الأرقام المذكورة.»

وذكر مسؤولون في الأمم المتحدة إنهم لا يعتقدون أنه من الممكن الكشف عن المصادر المستخدمة في إعداد التقرير. وقال ستيفان دوجاريك المتحدث باسم المنظمة الدولية عندما سئل عن الرسالة «ندرسها وبالطبع نحن مهتمون بأي معلومات يقدمها لنا التحالف بقيادة السعودية». وردا على سؤال عن دعوة خبراء من الأمم المتحدة لزيارة الرياض لبحث ما جاء في التقرير قال المتحدث «نفضل» أن نعقد مثل هذا الاجتماع في الأمم المتحدة. من جهة أخرى، أكد مسؤول عسكري يمني أن دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية أنقذت بلاده من متاهات ودوامات العنف والفوضى والضياع.

ووصف قائد محور شبوة قائد اللواء 30 مشاة اللواء ناصر النوبة، قرار تدخل دول التحالف العربي لشن عمليات عسكرية ضد ميليشيا الحوثي وصالح الانقلابية بالحكيم، مثنيا أدوار ومواقف التحالف التي قام بها إلى جانب اليمن. وقال اللواء النوبة لدى لقائه صحفيين أمس (الأربعاء) في مدينة عتق عاصمة المحافظة «إن قرار دول التحالف العربي الحكيم في اليمن سيظل يمثل الحدث الأبرز في حياة الأمة العربية وتاريخها السياسي المعاصر ومصدر تجديد لثقتها في قدرة النظام العربي الموحد في خياراته الإستراتيجية على حماية المصالح الكبرى لها والدفاع عن أمنها القومي المشترك.»



كاريكاتير



www.okaz.com.sa
عكاظ
بعض الحفريات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس
11 رمضان ثاني 1437هـ - 16
يونيو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160616/Cartoon201606166968.htm>



٣٢٢,٨ مليار ريال حجم القروض الاستهلاكية للأفراد ...

www.alriyadh.com
الرياض

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 11 رمضان 1437هـ -
16 يونيو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1511719>